



(445) – (485)

العدد الخامس عشر

محددات السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي اتجاه الولايات المتحدة الامريكية 2001م / 2022م

ا.د. حبيب راضي طلفاح-أستاذ جغرافية العلاقات الدولية / كلية التربية الأساسية-جامعة واسط-العراق

htilfah@uowasit.edu.iq

ا.م.د. محمد ضياء الدين محمد احمداي- استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المساعد / مركز ابحاث

و دراسات السلام-جامعة نيالا- السودان / مدير مركز السافنا للتدريب وبناء القدرات /نيالا /السودان

diaahmedai@gmail.com

ا.م.د. مجاهد عبد الله خميس جالي /استاذ العلوم السياسية المساعد / مدير مركز دراسات السلام والتنمية-

جامعة السلام-السودان

peadevsc@gmail.com

المستخلص :

تهدف الدراسة إلى توضيح العوامل التي تحدد وزن الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية ، وذلك إعتماً على العناصر التي تبين قدرة الاتحاد على ترجمة الأهداف التي يسعى لتحقيقها في مختلف المجالات، تكمن مشكلة الدراسة في تشخيص ماهية وظائف التكتلات والتنظيمات الدولية خلال العقد الراهن ومقارنة إمكانيات الاتحاد الأوروبي وسياساته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من الاسئلة اهمها: إلى أي مدى ستؤثر الخلافات والنزاعات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مسار العلاقات الدولية بشكل عام؟ وما تأثير الأثر الأوروبي في ظل استئثار الولايات المتحدة الأمريكية على معظم المبادرات والتحركات على ساحات عديدة في العالم؟ تستند الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين التركيبة المؤسساتية والمقومات الجيوبوليتيكية التي يتمتع بها الاتحاد الاوروبي وبين تحديد وزنه الدولي في مختلف المجالات الدولية ، تكمن الأهمية



العلمية للدراسة في كونها تبحث في الجوانب السياسية للتكتل الدولي متمثلاً في الاتحاد الاوروبي والذي تشكل نتيجة اتفاقيات ومعاهدات مرحلية بين عدد من الدول الأوروبية، ولتوضيح ذلك توظف الدراسة كلاً من المنهج التحليلي المقارن، ومنهج تحليل المضمون للوصول الى أهدافها .

خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أبرزها ظهور العلاقات الأوروبية- الأمريكية في افضل حالاتها كونها قد لعبت دوراً مهماً في تحديد السقف الذي يذهب إليه الاتحاد في رسم سياساته المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، وإن سيادة الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تذوب كلياً في شخصية الاتحاد القانونية، نظراً لشخصيتها التاريخية على الساحة الدولية ، وهذا يعني أن الاتحاد سوف لن يصل إلى نظام الفيدرالية ، وسيبقى ضمن مستويات الاتحاد الكونفدرالي . توصلت الدراسة الي عدة توصيات اهمها العمل على إعطاء الأمن مكانة أكبر في السياسة الأوروبية لجعل البلدان الشريكة أكثر قدرة على التكيف مع التهديدات الحالية ومواجهتها، وسيفتح التركيز الجديد على الأمن الباب على مجموعة واسعة من مجالات التعاون الجديدة بموجب السياسة الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي ، اتفاقية ماستريخت ، الترويكا .

Determinants of the European Union's Foreign Policy towards the United States of America 2001-2022

Prof. Dr. Habeeb Rathi Tilfah / College of Basic Education, Wasit University,
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية
Iraq.

htilfah@uowasit.edu.iq

Dr. Mohammed Diyaa aldeen M. Ahmedai / Niyala University, Sudan

diaahmedai@gmail.com

Dr. Mujahid Abdalla Khamies Jali /Director Peace and Development
Studies Center, Niyala University, Sudan .

**Abstract :**

The study aims to clarify the factors determining the EU's weight in the international arena s ability to translate the goals it seeks to achieve in various areas. The study identifies the roles of international conglomerates and organizations during the current decade and compares the European Union's potential and policies toward the United States of America. The study attempts to answer some important questions: To what extent will differences and disputes between the European Union and the United States affect the course of international relations in general? What impact does the European role of the United States of America have on most of the world's initiatives and movements? The study is based on the hypothesis that there is a correlation between the institutional composition and geopolitical components of the European Union and the determination of its international weight in various international fields ", the scientific significance of the study is that it examines the political aspects of the international bloc of the European Union, which is the result of interim conventions and treaties between several European countries, To illustrate this, the study employs both the comparative analytical curriculum and the content analysis curriculum to reach its objectives.

The study found that the emergence of Euro-American relations at their best because they played an important role in determining the ceiling that the Union goes to in shaping its policies independent of the United States of America towards the Arab region. and that the sovereignty of the major States of the European Union cannot be completely dissolved in the Union's legal personality., Given its historical personality on the international scene,



this means that the union will not reach the federalism system, and will remain within the confederation levels. The study came up with several recommendations, the most important of which is to promote greater security in European policy to make partner countries more resilient to and responsive to current threats, and the new focus on security will open the door to a wide range of new areas of cooperation under European policy.

Keywords: European Union , The Troika; The Maastricht agreement.

المقدمة:

يعد ظهور الاتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية الحديثة والتي ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة، بل معلماً بارزاً من معالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية لما له من آثار ترتبت في تحولات جيوبوليتيكية في مضامين وأبعاد الوزن الدولي للتكتلات في التاريخ المعاصر، حيث شكل الاتحاد الأوروبي بتركيبته المؤسسية وأهدافه المتعددة منظومة أوروبية ذات وزن مؤثر على الساحة العالمية، لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية واجتماعية، تؤدي إلى إعطاء الدور الواضح على الصعيد السياسي في النظام العالمي، على الرغم من وجود التنوع بين دول الاتحاد الأوروبي في العديد من المقومات، كما يذهب العديد من السياسيين والاقتصاديين أمثال (جيرمي شابيرو) و (كال توماس) - الأمريكي المحافظ - إلى أن تكامل الاتحاد الأوروبي وتوسعه سيسهم في خلق قوة عالمية قادرة نوعياً في خلق التوازن السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي، وتقف في مواجهة النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م، إن قيام الاتحاد الأوروبي لم يأت وليد لحظة، بل تكون نتيجة روح من التضامن الفكري والعملية البناء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون في مجالات معينة ، واتفاقيات من التجارة التفضيلية بإزالة العوائق التي تعترض انتقال وتنمية المنتجات المتداولة بين



الأعضاء، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإقامة اتحاد جمركي يخدم السلع المحلية في مواجهة منافسة السلع المستوردة من خارج التكتل، مما سهل ذلك على تطوير فكرة تأسيس اتحاد اقتصادي تكاملي مبني على سياسات مالية واقتصادية كلية بصورة مستقلة، بما يعود بالنهاية على تنمية الناتج الإجمالي لكل دولة ويحسن مستوى الوضع الاقتصادي للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، ومما يساعد ذلك في إيجاد فرص العمل ويقلل من نسب التضخم .

أما في المجال الأمني فقد بدأت مجالات التعاون المشترك في أوروبا عام 1952م عندما تم توقيع معاهدة (باريس) للدفاع الأوروبي المشترك، وبناء إستراتيجية أمنية تخدم سلامة وأمن الدول الأعضاء أسهمت بالتالي في التوصل لمعاهدة (ماستريخت) في العقد الأخير من القرن الماضي، التي عززت كافة الجوانب الأمنية ومواجهة مختلف التحديات الخارجية التي تمس بإستقرار منظومة الاتحاد الأوروبي.

مشكلة الدراسة:

تعد تجربة تشكيل الاتحاد الأوروبي بصورته الحاضرة، من التجارب الصاعدة في مسعى الدول الأعضاء لبناء إطار من النظام الإقليمي على أسس التفاهم والتعاون في شتى المجالات المشتركة، والتي من شأنها تقوية أهداف الدول الأوروبية في إيجاد منظومة دولية قادرة على خلق التوازن الدولي وإيجاد وسائل قوية تواجه حراك التنافس الدولي في ظل وجود وحدات سياسية كبرى تسعى لتحقيق مكاسب متنوعة في مناطق مختلفة من العالم لذا فإن دراسة الاتحاد الأوروبي بوصفها للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية تنظيماً دولياً مركباً ومن دول لها وظائف متعددة في تاريخها، ولطالما في واقعها متفاوتة في ثقافتها، ومقوماتها المادية، وروابطها السياسية من خارج محيطها الجغرافي الأوروبي، يبقى من أوليات البحث في تشخيص ماهية آثار التكتلات والتنظيمات الدولية خلال العقد الراهن إن البحث في إمكانيات الاتحاد الأوروبي تجاه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر من المسائل التي طالما تدفع المهتمين والمتخصصين في النظم السياسية والشؤون الدولية في التعرف المستمر على قدرات الاتحاد خاصة



وأنة في حالة توسع بإسقاط دول أعضاء من فترة لأخرى، مما يستدعي الوقوف على قياس قوة الاتحاد الأوروبي تجاه سياسة القطب الاحادي الولايات المتحدة الامريكية والعوامل المؤثرة على تفاعله الذاتي وتفاعله الدولي.

ولذا تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- إلى أي مدى ستؤثر الخلافات والنزاعات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية في العلاقات الدولية بشكل عام؟

2- ما تأثير الأثر الأوروبي في ظل استئثار الولايات المتحدة الأمريكية على معظم المبادرات والتحركات على ساحات عديدة في العالم؟

3- إلى أي مدى سيواصل الاتحاد الأوروبي محاولاته لمواجهة المد الأمريكي؟

4- ما العوامل التي تؤثر في تطور العلاقات الأمريكية - الأوروبية؟

5- ما أهم السيناريوهات المستقبلية للتعاون بين الجانبين؟

6- ماهي إتجاهات ومحددات السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي؟

فرضيات الدراسة:

1- هناك علاقة ارتباطية بين المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي وبين قدرة الاتحاد في تعاضم وزنه وتأثيره الدولي وقدرته على منافسة امريكا على زعامة العالم.

مجلة العلوم الأساسية
علوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

2- هناك علاقة سلبية بين أهداف الاتحاد للوصول إلى شراكة أوروبية موحدة وفاعلة في مختلف المجالات من جهة، وبين مصالح الدول الأعضاء البارزة وذات الإمكانيات الأكثر تأثيراً في ارتباطها المؤسسي مع الاتحاد، والحفاظ على سيادتها الوطنية وعلاقاتها السياسية الدولية المعهودة خاصة مع الولايات المتحدة من جهة أخرى.



3- يوجد علاقة سلبية بين المكون السكاني للإتحاد الأوروبي في بعض الجوانب ذات الصلة بالاستقرار الاجتماعي مثل (الكثافة، والعمر، والتركيبة العرقية، والهجرة، الثقافة والانسجام) ، فضلا عن التحديات الممثلة بأزمة الديون والبطالة والتضخم والطاقة وبين قدرة الاتحاد على تعظيم آثاره الداخلية والدولية خاصة في الظروف الراهنة .

4- إن عدم احترام القانون الدولي وتوظيف القوة العسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المسائل الدولية، زاد في توتر العلاقات بين الطرفين.

5- تسعى بعض دول الإتحاد الأوروبي (فرنسا) أن تكون العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية متساوية وأن يكون شكل النظام الدولي متعدد الأقطاب.

6- إن حرب العراق أكدت فشل الإتحاد الأوروبي في اتخاذ قرار مشترك لمواجهة الهيمنة الأمريكية العالمية.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها تبحث في الجوانب السياسية للتكتل الدولي متمثلاً في الإتحاد الأوروبي والذي تشكل نتيجة اتفاقيات ومعاهدات مرحلية بين عدد من الدول الأوروبية مضمونها التعاون والشراكة لتوطيد معالم التكامل بجوانبه المختلفة من جهة، ومواجهة التحديات الخارجية بإيجاد منظومة تعكس أهداف الدول الأعضاء خاصة وأن عدداً منها يقع ضمن الدول الكبرى عالمياً، أما من الناحية العملية تظهر أهمية الدراسة كونها تصف بالتحليل طبيعة التفاعلات الدولية في ظل نظام يوصف بأحادي القطبية منذ انتهاء الحرب الباردة ودور الإتحاد الأوروبي في المجالات المتعددة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح العديد من الجوانب ذات العلاقة بتحديد حجم الوزن الدولي للإتحاد الأوروبي وطبيعة تفاعلاته السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية بالتركيز على السياسة الأوروبية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على ضوء التعرف على طبيعة الجوانب الإيجابية والسلبية المؤثرة على حراكه الخارجي من جانب ، ومن خلال الوقوف على العوامل الداخلية ممثلة بتركيبته



المؤسساتية ومقوماته المتعددة من جانب آخر، وتهدف الدراسة إلى بحث العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في ضوء المتغيرات الدولية، وأهم المعوقات التي تحول دون تحسن هذه العلاقات في ظل مرحلة ادارته ترامب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والبحث بالآفاق المستقبلية لتطوير هذه العلاقات وأهم السيناريوهات المستقبلية المطروحة.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي المقارن وهو يسمح بتفسير السياسة الخارجية لوحدتين سياسيتين (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي)، لمعرفة أسباب التحول في السلوك بشكل مقارن، فضلا عن المقارنة بين السلوك الخارجي لكلا الوحدتين، واستخدمت الدراسة أيضا منهج تحليل المضمون من أجل بحث وتحليل الاتفاقيات والقرارات التي صدرت من مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية والأوروبية والأمريكية، وكذلك تحليل تصريحات صنّاع القرار، بطريقة موضوعية وعلمية من أجل استخراج المقاصد الحقيقية من ورائها.

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود الزمانية بالمدة المحصورة من 2001 ولغاية 2022 وهي مدة زمنية كافية لظهور تلك المحددات خلال عقدين من الزمن، أما الحدود المكانية فشملت جميع دول الإتحاد الأوروبي القائمة حتى وقت اعداد الدراسة فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

ادوات الدراسة:

العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

تعتمد هذه الدراسة على:

1-المصادر الأولية: مثل التقارير والمنشورات والدوريات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2-المصادر الثانوية: مثل الكتب العربية والكتب الانجليزية المترجمة الي اللغة العربية والرسائل العلمية، فضلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).



الدراسات السابقة:

تطالعنا في هذا المجال العديد من البحوث والدراسات نذكر منها قدر تعلق الامر بدراستنا وعلى الشكل الآتي:

1- دراسة حسين طلال مقلد، الموسومة (محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة)، ويتضح الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد من التعاون السياسي مروراً بماستريخت إلى اتفاقية لشبونة ومؤسسات صنع القرار والتوقف عند أهم محددات قيام سياسة خارجية موحدة لهذا العملاق الاقتصادي والجغرافي والديمقراطي ، وقد اغفلت الدراسة الجوانب الاجتماعية في تكوين الاتحاد الأوروبي فضلاً عن ان الدراسة لم تسلط الضوء على العوائق التي تواجه الاتحاد الأوروبي في سبيل تحقيق الريادة العالمية، وهذا ما ستقوم الدراسة بمعالجته.

2- دراسة مجدان محمد، والموسومة (تحديات قيام سياسة أوروبية ومؤثرة - سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً) وقد أخذت الدراسة موقف وسياسة الإتحاد الأوروبي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، انموذجاً لتبيان المحدودية الأوروبية في مجال السياسة الخارجية والضعف في التحرك تجاه القضايا العربية ، الا انها لم توضح الدراسة ماهي آفاق الحل لايجاد سياسة خارجية فعالة تجاه مختلف القضايا.

3- دراسة حمدوش رياض، بعنوان (تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية للعلوم التربوية والنفسية بعد احداث 11 سبتمبر 2001م) ، يوضح البحث إن انتصار المعسكر الغربي الرأسمالي على المعسكر الشرقي الشيوعي بعد الحرب الباردة، أكد تفوق وتماسك هذا المعسكر بطرفيه الأمريكي ، الإتحاد الأوروبي وبالخصوص في ظل بقاء أغلب مؤسساته ومنظماته قائمة، وأهمها حلف شمال الأطلسي، لكن الخلافات العديدة التي برزت بعد 11 سبتمبر 2001 ، والتي لم تكن تطرح بهذه الحدة قبل نهاية الحرب الباردة، أكدت على العديد من التناقضات التي تطغى على العلاقة بينهما تحت مظلة الشراكة الأطلسية، وتظهر الإشكالية في شكل سؤال رئيسي هو: ما هي



أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تأثيرها على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي؟ وقد اغفل البحث التغييرات التي حدثت في مؤسسات الإتحاد الأوروبي والتحركات الأوروبية داخل الحلف الأطلسي في محاولة مقاومة التمدد الأمريكي.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة مباحث حيث يتناول المبحث الأول منها تفسير السياسة الخارجية واهدافها، بينما يتناول المبحث الثاني منها تأسيس الإتحاد الأوروبي وابرز اجهزته ، اما المبحث الثالث فيشرح محددات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، ويوضح المبحث الرابع محددات واتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن للنتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الاول: تفسير السياسة الخارجية واهدافها

اولاً: تعريف السياسة الخارجية:

إن التنظير في السياسة الخارجية يعود إلى فترة تاريخية بعيدة، حيث كان يعبر عنها بشكل أو بآخر في كثير من الكتب و الوثائق وحتى الأساطير وذلك منذ آلاف السنين، فالفيلسوف اليوناني (توسي ديد) مثلاً تناول الحروب (البلوبونزية) ، وتابع تصرفات وسلوكيات الدول العدائية ، كما عالج ميكيافيلي السياسة الخارجية كذلك من زاوية صانع القرار و قدرته على اتخاذ القرارات العقلانية في توحيد بلاده إيطاليا، ولكن ما يقال عن هذه الكتابات وغيرها من الكتابات المماثلة هو أنها غير منهجية ومبعثرة ويصعب متابعتها، إن السياسة الخارجية كحقل معرفي، هي ذلك العلم الذي يعني بواقع السلوكيات الخارجية للوحدات الدولية واستقرائها باستخدام المناهج العلمية من أجل التفسير والتنبؤ، وبالتالي فإن السياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن ما نسميه بنظرية العلاقات الدولية ، تبدو الصلة وثيقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، كون أن هذه الأخيرة هي تلك العملية التي تتفاعل فيها السياسات الخارجية ، أي أن ظاهرة العلاقات الدولية تتضمن في محصلتها تفاعل



مجموعة السياسات الخارجية للوحدات الدولية ، وإذا كان هذا يعني أن هناك اختلافاً بين المفهومين فإنه لا ينبغي وجود ترابط بين الظاهرتين ذلك لأن العلاقات الدولية هي نتيجة للسياسات الخارجية ، وهذه الأخيرة هي نتيجة لسياسات تسلكها وحدة دولية أو وحدات و فواعل دولية اتجاه وحدات وفواعل دولية أخرى في فترة زمنية معينة(الحمد،2005،ص 31).

إن المفهوم العام للسياسة الخارجية يشير إلى: (أي سلوك للدولة أو الفواعل الدولية خارج حدودهم الجغرافية)، وقد عرفها الكثير من الباحثين ومن بينهم مايلي(مركز دراسات الشرق الأوسط،2005-)

1- فلدميرسوجاك حيث عرف(السياسة الخارجية للدولة هي أساساً نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها في الخارج ،من خلال العلاقة مع الدول الأخرى او عناصر الجماعة الدولية).

2-وعرفها كينت تومبسون بانها (السياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية،والنظرة التحليلية،أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية و الدينية السائدة ، فتصنف السياسة الخارجية ،ديمقراطية و استبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية ، وأما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية و موقعها الجغرافي و المصلحة الوطنية و أهداف الأمن و حاجاته).

3-لاري ليونارد يعرفها من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول:(السياسة الخارجية للأمة في أي وقت،هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل امريكا في علاقاتها الخارجية،والسياسة الخارجية تتضمن على ماذا تفعل الامة في العالم،لا ماذا تتفق على فعله او تطمح اليه).

4-دانيال باب فإنه يفرق بين عملية السياسية الخارجية و السياسة الخارجية فعملية السياسة الخارجية هي:(مجموع الأفعال التي تتبعها الدولة في صياغتها وتضمين سياستها الخارجية، أما السياسية الخارجية فتعني الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية.



إن تعريف دانيال باب يفرق بين السياسة الخارجية بوصفها فعلاً يقوم به صناع القرار في المحيط الدولي والذي يعبر عن مواقف معينة وقرارات معينة ، وبين عملية صنع السياسة الخارجية و صياغتها والتي تمر عبر مراحل وصولاً إلى الفعل المنبثق عن هذه المراحل، وكذلك يدخل في هذا التعريف عدة عناصر منها أهداف السياسة الخارجية وموارد الدولة والمعلومات و المؤسسات.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية:

إن كل دولة تلجأ إلى تبني أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي وتسخر جميع الإمكانيات والوسائل لتحقيقها و تتلخص الأهداف التي يمكن للدولة تحقيقها (احمود ، 2014) فيما يلي:

- 1- حماية السيادة الإقليمية.
- 2- تنمية مقدرة الدولة من القوة.
- 3- زيادة مستوى الثراء الإقتصادي للدولة.
- 4- التوسع.
- 5- الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.
- 6- دعم التراث الثقافي والمحافظة عليه و نشر اللغة.
- 7- السلام كهدف نبيل للسياسة الخارجية.

يمكن تصنيف اهداف السياسة الخارجية الى عدة فئات كما يلي:

1- فئة الأهداف المحورية : وهي التي يساوي تحقيقها و حمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحياناً، كالسيادة الوطنية مثلاً، هي أهداف ذات أهمية قصوى و توظف كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.

2- فئة الأهداف المتوسطة : تفرض إحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة ، و الإلتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية ، ومن بين هذه الأهداف مثلاً ، بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.



3- فئة الأهداف البعيدة : الدولة هنا لا تعبئ إمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى ، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي ، كما فعلت مثلاً الجزائر في السبعينيات حيث دعت لقيام نظام اقتصادي دولي جديد.

المبحث الثالث:محددات السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي

لقد شكلت اتفاقية ماستريخت 1992م المنشئة للإتحاد الأوروبي، الركيزة الأساسية لبعث السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، بعد أن كانت إنجازاته على الصعيد السياسي لم تتجاوز إلا مستوى محدوداً جداً من التعاون السياسي الأوروبي، حيث ركز الفصل الخامس من معاهدة ماستريخت، على قضايا السياسة الخارجية والأمن المشترك، كما أن هذه الفكرة لم تكن تتبلور بهذه الصورة إلا بعد نهاية الحرب الباردة، وبروز الخلافات بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، لقد خرجت قمة كولون لعام 1999م بقرار إنشاء المفوضية العليا للسياسة الخارجية والأمن المشترك وترأسها الرئيس السابق للحلف الأطلسي "خافير سولانا"، وعليه وضع الإتحاد الأوروبي، مجموعة من المحددات التي تحكم سياسته الخارجية اتجاه الفواعل الدولية في النظام الدولي، وهذه المبادئ نابعة من القيم والتصورات المشتركة للدول الاعضاء في الإتحاد الأوروبي و تتمثل في مايلي(كمال، 2010، ص12) .

1- حفظ الامن و السلم الدوليين:

بحسب ميثاق الأمم المتحدة إن الإتحاد الأوروبي لا يزال يتمسك بالأمم المتحدة ، على الرغم من تأكده أنها أصبحت غير قادرة على أداء الدور الذي أنشأت من أجله ، وأن أطراف أخرى هي التي تحركها كما نشاء - أمريكا - لذلك فهو يفضل الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة في كل المسائل الدولية لحل النزاعات بين الدول و لا يفضل استعمال القوة لحلها ، إن الإتحاد الأوروبي، بنى نفسه و تجربته من اجل القضاء على النزاعات داخل أوروبا والابتعاد عن حل مشاكله بالقوة، كما يريد من الفواعل في النظام الدولي ان تتبع نفس خطواته لحل مشاكلها، بالإضافة إلى أنه لا يفضل منظمات



اخرى تحل محل منظمة الامم المتحدة في تحقيق السلم و الامن الدوليين، كمنظمة حلف الاطلسي و هو في هذا يتعارض تعارضاً شديداً مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي في اعتقاده تلجأ إلى منظمات اخرى أو تلعب هي نفسها دور الامم المتحدة وتعمل على تهميش المنظمة الدولية التي تعد بالنسبة للاتحاد الأوروبي هي المنظمة الوحيدة المخولة بحل و ادارة النزاعات الدولية، وعليه فان الاتحاد الأوروبي يريد تحقيق السلم، الامن الدوليين من خلال الاجماع الدولي ولا يريد تحقيقه بفضل دولة منفردة تعمل في غالب الاحيان على تحقيق مصالح الحيوية أكثر ما تحقق مصالح المجتمع الدولي (كمال، 2010، ص 12).

تعزيز التعاون الدولي خاصة مع دول الجوار :

إن الاتحاد الأوروبي وجه سياسته الخارجية اكثر شيء لفرض أنموذج وتصور جديد قائم على الاعتماد المتبادل بين الدول عن طريق مؤسسات و منظمات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، وايضاً عن طريق الدخول في شراكات مع الدول المجاورة له كالضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط، بما يعرف بالشراكة الأوروبية متوسطة، أو مع دول شرق أوروبا التي لم تنضم بعد إلى الاتحاد أو حتى مع بقية المناطق في العالم، إن أساس السياسة الخارجية الأوروبية هي ذات طابع اقتصادي قائم على التبادل الحريين الاتحاد والدول الخارجية، وزيادة هذا التعاون بصفة تدريجية لتحقيق رفاهية الشعوب في العالم، كما ان الاتحاد يريد تصدير نموذج فريد من نوعه في العالم، بالتأكيد على ان نجاح الاتحاد الأوروبي سببه زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، لانها ارتبطت فيما بينها بمجموعة من المشاريع الاقتصادية التي تجعل الأطراف فيها غير مستعدين بالتضحية بهذه المكاسب الاقتصادية لصالح نزاعات سياسية أو نعرات عرقية ضيقة، لذلك فان الاتحاد الأوروبي، يلعب في اعتقادهم دوراً مهماً جداً في تعزيز التعاون الدولي في كل المجالات لان العالم اصبح ينظر اليه بانه منطقة السلام و الرفاه.

2- تعزيز الحرية الديمقراطية الليبرالية و الدفاع عنها (عوض، 1999، ص 34).



إن من مكونات الاتحاد الأوروبي الفلسفة الليبرالية التي سادت في أوروبا في نهاية القرن 17 و18 والتي أساسها نظم ديمقراطية وشعوب حرة ، و هي تعمل على تصدير هذه الافكار لكل مناطق العالم، كما تلعب دور في الدفاع عنها و إن كانت أوروبا لا تستعمل العنف لتصدير هذه الافكار مثل ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل في منتصف القرن العشرين و إلى حد الآن،إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكثر تشدداً في طرح النموذج الديمقراطي والاصلاحات الديمقراطية كشرط للتعامل مع الدول التي تعتبر ديكتاتورية ، لإن الاتحاد يضع دائماً قيد وشرط الديمقراطية أساساً للتعاون مع هذه الدول،هذا الفعل الذي لا تتقيد به كثيراً الولايات المتحدة الأمريكية، وهي في هذا أكثر براغماتية من الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من هذا فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال يتعامل مع الدول غير الديمقراطية على أساس مصلحي في غالب الأحيان، فقد منح دول المغرب العربي وهي دول تعد ذات انظمة غير ديمقراطية مبالغ مالية كمساعدات اقتصادية تدخل في اطار الشراكة الأورو متوسطة سنة 1995م كما منح دول أوروبا الشرقية، مساعدات لتطوير اقتصادياتها كأساس تحضيرى للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي دول ذات انظمة ديكتاتورية و طريقة الحكم فيها مختلفة كثيراً عن دول الاتحاد الأوروبي، بل لقد انضمت دول من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد وهي لاتعد ديمقراطية مثل بولونيا.

3-احترام القانون الدولي:

إن أساس تكوين الاتحاد الأوروبي هو العمل بمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية و الابتعاد عن الحلول الفردية و التسلطية، إن القانون الدولي يعتبر في نظر الأوروبيين هو المرجعية الوحيدة لحل الخلافات بين الفواعل الدولية بحيث يجب الرجوع إليه في كل القضايا المختلفة،إن حرب العراق و كوسفو، رسخت تصوراً إيجابياً عن مدى تمسك الاتحاد الأوروبي بالقانون الدولي والشرعية الدولية، كما ان غالبية الدول الأوروبية صادقت على اتفاقية انشاء محكمة الجزاء الدولية سنة 1998 م واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً معاكساً لها برفضها المصادقة عليها،إن القانون الدولي



يعد الآن مرجعية دول الاتحاد الأوروبي في كل المسائل محل خلاف بين الدول في النظام الدولي، وهو السبيل الوحيد الذي يعمل على استقرار الامن و تحقيق السلم الدولي

4-الدفاع عن أمن الاتحاد و الدول الأعضاء(أبو الخير ،2011،ص 16) :

يعني هذا أن يكون الدفاع داخلياً و خارجياً و ذلك بتحقيق سياسية دفاعية موحدة ومستقلة كما تطرحها الرؤية الفرنسية - الألمانية و أخذ زمام المبادرة أوروبياً بعيداً عن حلف شمال الاطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية،وأن تكون مسؤولية الدفاع عن الاتحاد الأوروبي هي مسؤولية الجميع و ليس دول فقط دون غيرها و أن لا تعرقل دول أخرى هذا المسار.

5-حرية التجارة الدولية:

المقصود بها ان تكون التجارة الدولية بالنسبة للإتحاد الأوروبي ضمن إطار القوانين والمؤسسات والمنظمات الدولية الخاصة بهذه المسائل و لاتكون هناك تعسفات في استعمال القانون بفرض قوانين جائرة تحطم اقتصاديات الدول، و لاتحترم القوانين الحمائية وحدود الدول الأخرى، إن حرية التجارة الدولية هي مبدأ راسخ في الاتحاد الأوروبي نتيجة تركيبة دوله الليبرالية،الرأسمالية خاصة أقدم الأعضاء أو الأعضاء الأوائل وهو ينادي بفتح الحدود نتيجة قوته الاقتصادية وغير القابلة للمنافسة من قبل السلع الأجنبية الأخرى ، ومع هذا نجد الاتحاد الأوروبي يفرض أحيانا قيود حماية على سلعه وشروط داخل المنظمات الدولية لحماية منتوجاته الاقتصادية و حتى ميراثه الثقافي كما هو حاصل و محل جدال في منظمة التجارة العالمية حول مسألة الاستثناء الثقافي، لكن يبقى الاتحاد الأوروبي ينادي دائماً بحرية التجارة و رفع القيود و فتح الحدود امام المنتوجات الاجنبية لكي يتحقق تعاون و اعتماد أكثر بين دول العالم لكي يتم ارتباط اقتصاديات العالم ببعضها البعض وخلق حساسية نتيجة الاعتماد المتبادل بينها لتحقيق السلم الدولي حسب الطرح الأوروبي/الحسن ،20109،ص76).

المبحث الرابع: محددات السياسة الخارجية الاوربية تجاه الولايات المتحدة الامريكية



إن أوروبا تريد أن يكون لها موقف قيادي في النظام العالمي الجديد وأن لا تكون تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ويعترف هنري كيسنجر، في كتابه (تشكيل دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين) ، بوجود هذا الصراع بين بلاده والاتحاد الأوروبي، ويقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت اليوم القوة العظمى الوحيدة في العالم وأخذت بتشكيل سياسة خارجية جديدة بعد إنتهاء الحرب الباردة ، وتبرز استراتيجيته الجديدة بوضوح في تزعم العالم، وكثرت الخلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى ظهور رؤيتين عالميتين مختلفتين تقريباً : واحدة أمريكية وأخرى أوروبية ، وإذا كانت أوروبا قد هيمنت على العالم لمدة خمسة قرون مضت فإنها تعيش اليوم حقبة جديدة لا تقوم على ميزان القوى القديم وترفض منطق السياسة الميكافلية بوعي أخلاقي جديد ينبذ أسلوب القوة ويلتزم بالتفاهم والحوار الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي مع دول العالم (الحسن، 2010، ص76).

إن الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية ، يكمن في الرفض الأوروبي لاستعمال القوة بدلاً من القانون ، و ينتقد الأوروبيون المفهوم الأمريكي بأن "القوة هي التي تصنع القانون"، ويبدو أن الأمريكان قد تبادلوا الأدوار مع الأوروبيين حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعو في السابق إلى حل الصراعات بين الدول عن طريق المفاوضات ، واصبحت الآن تعتمد أسلوباً آخر قائم على استعمال القوة بدلاً من المفاوضات، بينما كانت الدول الأوروبية في عصر الاستعماري التي تستعمل القوة للهيمنة على الشعوب الأخرى ، وأصبحت الآن تفضل استعمال أسلوب التفاوض والحوار لحل الخلافات، وكان الأوروبيون يستعملون القوة للدفاع عن مصالحهم الاستعمارية ، بينما كان الأمريكان يهتمون بالقانون الدولي ويقفون ضد سياسة القوة ، ويبرر الأمريكان هذا التغيير في الاستراتيجية الدولية بأحداث 11 سبتمبر 2011م وهذا التغيير الذي حدث يعود كما يبدو إلى ثقة الأوروبيين بقوتهم الذاتية ، بعد خطوات توسيع قاعدة الاتحاد ، وامتلاكهم لعناصر القوة الذاتية ، أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت نفسها أخيراً ، على رأس نظام عالمي لوحدها ، ولكنها عاجزة عن قيادته بالصورة المثلى (حسين، 2011، ص24) .



تشهد السياسة الخارجية الأوروبية محاولات للخروج على الطوق الأمريكي خصوصاً بعد تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الاوروي وعلى الأخص فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فقد نجح الاتحاد الأوروبي بإدخال منظومة واسعة من الدول العربية تحت سقف إعلان برشلونة لعام 1995م فيما عرف بالحوار اليورو- متوسطي، هذا فضلاً عن جهود دول الاتحاد الأوروبي الفردية في إبرام اتفاقيات عسكرية متعددة المستوى والنوع مع عدد من الدول العربية أيضاً، ويذكر أنه منذ تشكل الاتحاد الأوروبي عام 1992م شرعت المفوضية الأوروبية بتشكيل بنية أولية لمؤسسة أوروبية تقوم على شؤون الأمن والسياسة الخارجية، غير أن هذه المؤسسة لم تتمكن من التوصل إلى سياسة اوروبية خارجية موحدة ومفصلة، بل سعت إلى التوفيق النسبي بين مواقف دول الاتحاد المتناقضة والمتباينة حسب الموضوع، بما في ذلك السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، لقد لعبت العلاقات الأوروبية- الأمريكية دوراً مهماً في تحديد السقف الذي يذهب إليه الاتحاد في رسم سياساته المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية خصوصاً، فلم يتمكن الاتحاد الأوروبي من فرض توجهاته الخاصة إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث اضطر للوقوف خلف السياسات الأمريكية بشكل عام مع بعض التميز المحدود الذي أبدته كل من فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن والسياسة الخارجية، خصوصاً تحت قيادة خافيير سولانا، من جهة أخرى فإن الأوروبيين يعلنون أنهم يقومون بعمل مكمل للأثر الأمريكي في عملية السلام وعلى الأخص فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي، لكن النشاط أو الأثر السياسي والأمني الأوروبي لا يزال محظوراً من الناحية العملية بسبب التحفظ الأمريكي من جهة، وبسبب الرفض الإسرائيلي الدائم له من جهة أخرى، سواء في ظل حكومات العمل أو الليكود (حسين، 2011، ص24).

يبرز ضعف الأثر الأوروبي هذا عندما يتعلق الأمر بعد القدرة على استصدار قرار دولي بإدانة الخروقات الإسرائيلية الفاضحة لحقوق الانسان في فلسطين، أو عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع فصائل المقاومة الفلسطينية وعمليات المقاومة، حتى دفع الاتحاد الأوروبي إلى وضع منظمات فلسطينية سياسية مقاومة على قائمة المنظمات الإرهابية بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وعلى



الرغم من الأثر الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي في بلورة مشروع خريطة الطريق لحل الدولتين غير أن عضوية الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية الدولية لخارطة الطريق لا يمثل إلا اسهاماً فكرياً ومصدر نصائح للتوجهات الأمريكية التي تقود هذه اللجنة كما أثبتت تجربة السنوات الماضية، وعلى صعيد آخر لم ينجح الاتحاد الأوروبي وعدد من دوله الصناعية (فرنسا والمالنيا) في ثني الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل العسكري في العراق، بل انقسم موقفه إزاءها لتشارك دولة صناعية عضو فيه في العدوان العسكري ذاته، واضطر أن يساهم مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر الحلف الأطلسي في احتلال أفغانستان وضرب نظام معمر القذافي في ليبيا إبان قيام ثورات الربيع العربي في عام 2011م فيما لم يتمكن الاتحاد من تعديل المسار الأمريكي المتطرف بإجراءاته القاسية في ظل إستمرارية ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، وخصوصاً ضد الحركات الإسلامية المعتدلة والمنتشدة في المنطقة، ورغم من نجاح الاتحاد الأوروبي النسبي (وخاصة أعضاء الـ G8 من أعضائه) في تعديل بعض توجهات المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير غير أنه وقف بكل ثقله خلف المشروع الجديد، على الرغم من أن ما يحمله انما يمثل مشروعاً أمريكياً بالأساس، حيث جاء البيان الأمريكي-الأوروبي المشترك في 2004/8/24م داعماً للتوجهات الأمريكية الأساسية مع تعديلات أو تطويرات غير رئيسية، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي قائد المشروع في التطبيق على الأرض؛ وبذلك تشير المعطيات والمؤشرات أعلاه إلى أن السياسة الخارجية الأوروبية وعلى الرغم من محاولات التبلور المستمرة عبر الاتحاد ذاته (أي محاولات تجاوز التباينات الداخلية في الاتحاد) غير أنها لا تزال تنتقد للسياسة الخارجية الأمريكية أو تتعاون معها أو تدعمها حتى في ظل بعض الانتقادات التي يوجهها الاتحاد أو برلمانييه أو بعض أعضائه إزاء هذه السياسة الأمريكية، كما أن الاتحاد وعددًا من دوله الرئيسية لا يزال يعتقد أن الضغط على إسرائيل للانصياع للقرارات الدولية والمجتمع الدولي حتى في مجال حقوق الإنسان غير ممكن من الناحية العملية إلا من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن الاتحاد يمتلك الكثير من الوسائل السياسية والاقتصادية



والإعلامية بل والعلمية للضغط على إسرائيل - كما يرى الكثير من الباحثين - غير أنه يعرض عن هذه التوجهات تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي(قصري، 2009، ص12).

ان محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تتمحور في ان الاتحاد الاوروبي بوصفه كتلة هو الأقرب لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على القيادة والريادة العالمية وهذه المحددات تتمثل في الاتي:

1-المحددات المتعلقة بالبنين السياسي للاتحاد الأوروبي:وتتعلق بالبنين السياسي للاتحاد وبها عوامل ضعف أهمها(قصري، 2009، ص12) :

أولاً:الانقسام بين المركز وعواصم الدول الأعضاء:هناك انقسام بين بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي ومقر اللجنة الأوروبية والمسؤولين الأوروبيين والعواصم الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن وجود انقسامات داخل الاتحاد نفسه وقد ظهر الاتحاد الأوروبي فقط في مجال اقتسام المال وتوزيعه على السياسات، وظهر انطباع أن السياسة الخارجية للاتحاد تتألف فقط من البيانات' ومن هنا فإن استمرار الهوة بين وجهات النظر والأفعال للدول الأعضاء ونشاطات الاتحاد الأوروبي يعود إلى:المعاناة من ردود الفعل الوطنية السريعة والطبيعة الحساسة لقرارات السياسة الخارجية ونقص التنسيق بين أفعال السياسات الخارجية للدول الأعضاء والاتحاد،وتعد السويد من الدول الداعية بأن لايصبح الاتحاد الأوروبي قوة عظمى، وهي تصر أن تكون مركزية القرار في بروكسل ويريدون توزيع السلطة، ومن الجدير بالذكر أن معاهدة لشبونة وضعت جانباً من هذه السلطة في أيدي الدول بحيث حذفت قضية الفيتو للدول الرئيسية في الاتحاد.

ثانياً:إفنتقار الأثر الأوروبي للرؤية الموحدة الدقيقة:لما كانت الدول الأعضاء بإختلاف الطيف والتاريخ السياسي تتفق على ضرورة أن يقوم الاتحاد بممارسة دور ما في منطقة الشرق الأوسط فإن هذه الدول تفنقر للرؤية الدقيقة حول هذا الدور شكله وماهيته ومداه وكيفيته،فلا بد من ملاحظة أن الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد تنظر وتتطلع إلى اثر عالمي وحيز واسع للوجود الأوروبي السياسي



في الساحة العالمية، فيما تقتصر رؤى دول كثيرة على الاثر الإقليمي للاتحاد دون أن يكون له دور خارج حدود الاتحاد.

ثالثاً: اقتصر السياسة الأوروبية على ردة الفعل: إن سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في المنطقة العربية على سبيل المثال عادة ما تتسم بكونها ردة فعل على الأحداث، ويتضح ذلك جلياً في تصاعد وتيرة العنف واندلاع الحروب في المنطقة العربية وعلى مبادرات الدول الكبرى في المنطقة خصوصاً الحضور الأمريكي والتدخل الروسي في بعض الأحيان، وقد كانت هناك دعوات دائمة ليكون هناك موقف واضح للاتحاد الأوروبي فما إن يحصل احتلال أو حرب حتى نجد تبلور الموقف الأوروبي ضعيف للغاية.

رابعاً: آلية اتخاذ القرار وعقبة الإجماع في السياسة الخارجية الأوروبية (جارالله، 2007): تمكنت عملية التكامل الأوروبي من إيجاد آلية مبتكرة لاتخاذ القرارات قادرة على حل معضلة التباين بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة والدول القوية والضعيفة، وذلك عن طريق التمييز بين قضايا "سيادية" تتخذ القرارات فيها بالإجماع، مما مكن جميع الدول كبيرها وصغيرها من المحافظة على سيادتها من خلال منحها جميعاً حق الفيتو، وأخرى "تكاملية" تم التوافق على أن تتخذ القرارات فيها بالأغلبية البسيطة مع منح كل دولة وزناً تصويتياً وتمثيلاً في البرلمان وفي أجهزة صنع القرار يتناسب مع حجمها وقوتها الديمغرافية والاقتصادية، فآلية التصويت على قضايا سيادية في المؤسسات الأوروبية التي تتطلب الإجماع، وهو ما كان متعزراً في ظل الخلافات بين الأعضاء حول الغزو الأمريكي للعراق مما أدى إلى تفكك الدور الأوروبي في جميع المحافل الدولية مستقبلاً كمجلس الأمن وحصول توتر بين الأعضاء ليس فقط حول الشرق الأوسط ولكن أيضاً في المؤسسات الدولية.

2-التحديات تفرضها عملية توسع الاتحاد (رشوان 2007): أثبتت مواقف الدول الشرقية - التي كانت توشك لأن تنضم للاتحاد- من الحرب الأمريكية على العراق أن عملية التوسع شرقاً ستزيد من النفوذ الأمريكي وكشفت مواقفها عن الخلل في البنية السياسية والأمنية والأوروبية وعدم قدرتها على بلورة موقف مشترك، فقد شاركت كل من بولندا، المجر، والتشيك في إصدار ما سمي بلائحة الثمانية "



في 30 كانون الثاني 2003 م، وتشكيل ما يسمى ب "جبهة موحدة لأوروبا وأميركا في الأزمة العراقية" ووقعت كلٌّ من بولندا والمجر والتشيك ولاتفيا ولاتفيا واستونيا ورومانيا وبلغاريا وسلوفينيا بياناً مؤيداً لأميركا في حربها على العراق؛ وقد أعرب كلٌّ من وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد ووزير الخارجية السابق كولن باول عن: (استحسانهم لموقف الدول العشر، قائلين أن مركز النقل الاستراتيجي في أوروبا ينتقل من نحو الشرق) ومن المشاكل الأخرى التي تفرضها عملية التوسع التناقض بين المنطقتين العجوز أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ذات الإرث السوفيتي ووصول ائتلافات حاكمة في هذه البلدان اتسم خطابها السياسي بنزعة قومية واضحة، مما دفع باريس وبرلين وروما للحديث عن السماح بتنوع مسارات وسرعات الحركة المستقبلية للاتحاد في سياق مجموعة صغيرة من الدول الدافعة باستمرار نحو التوحد.

3- التمثيل الضعيف للاتحاد في الساحة الدولية (رشوان، 2007) : تشكل قضية تمثيل الاتحاد نقطة ضعف أخرى، فعلى الرغم من تعيين ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية، ولكن إن كل وفد سيفاوض لابد أن يضم في عضويته ثلاثة أعضاء: الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة و مفوض العلاقات الخارجية في المفوضية الأوروبية، ووزير خارجية الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الدورية، فمثلاً عند المشاركة في اجتماعات اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط والمؤلفة من الأمم المتحدة - أميركا-الاتحاد الأوروبي وروسيا، يتم دعوة أولئك الممثلين الثلاثة المذكورين أعلاه لتمثيل الاتحاد الأوروبي في الاجتماع، مما يجعل فعالية السياسة الأوروبية ضعيفة بسبب اختلاف المرجعية؛ كما تشارك أحياناً (الترويكا) الثلاثية لحل الأزمات الدولية، كذلك نرى إن معاهدة لشبونة قطعت شوطاً في حل هذه الأزمة عبر توسيع صلاحيات الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

4- المحددات الدولية (صوت الاخر، 2007) ، والمتلخصة بتأثير العلاقة مع الولايات المتحدة في صناعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي:



أولاً: الاختلاف الأمريكي حول الموقف من التكامل الأوروبي: على الرغم من التسليم الأمريكي الإيجابي في انطلاق تجربة التكامل الأوروبي والتي انطلقت على جناحين أمريكيين هما مشروع مارشال، من ناحية، وحلف الناتو من ناحية أخرى، إلا أن الظروف اختلفت فمن المسلم فيه اليوم هو عدم وجود مصلحة ل واشنطون في تكوين قطب أوروبي مستقل ينازعها القرار العالمي إلى أن تبقى أوروبا كتلة اقتصادية فحسب وتحرمها من أمل التحول إلى قوة سياسية ومن ثم استراتيجية مستقلة أو على الأقل فاعلة، ولإظهار التخبط الأمريكي من التكامل الأوروبي نشير إلى نظرية الكاتب الأمريكي (ستانلي رولان) الذي ميز بين ثلاثة اتجاهات أمريكية من هذا التكامل :

الاتجاه الأول :من أنصار المدرسة التقليدية ويرى منظورها ضرورة الاستمرار في الدعم الأمريكي للتكامل الأوروبي، وذلك انطلاقاً من الإيمان بأن ذلك يخدم القيم الأمريكية والمصالح الأمريكية وينعكس إيجاباً على استمرار التعاون الأطلسي.

الاتجاه الثاني :ويرى منظرو هذا الاتجاه مصلحة وطنية أمريكية محلية في التكامل الأوروبي الذي يعد جزءاً من الحل الذي تحتاجه أمريكا للاستجابة بشكل فعال للأجندة الداخلية، معتبراً أن التكامل الأوروبي في مجال الدفاع سيكون وسيلة بيد أمريكا للتخفيف عن كاهل واشنطون من عبء حماية الامن العالمي.

الاتجاه الثالث :وهو ما يسمى بمدرسة المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وهي ليست متفائلة بالتكامل الأوروبي وفوائده للأمريكان، فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تدافع عن مصالحها وأن تخترق الإجماع الأوروبي إذا ما كان ضد المصالح الأوروبية ، هذا الاتجاه هو الذي تبناه جورج بوش الابن اذ رأى أن التكامل الأوروبي والاستقلال العسكري هو تهديد مباشر للسياسة الإمبريالية الأمريكية؛ وهذا يهدد موقع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عالمية ومن ثم فلا مكان في العالم لأوروبا مستقلة مع موقف موحد من إدارة الأزمات، وقد تعزز هذا الاتجاه مع أحداث 11 أيلول والحرب على الإرهاب بشقيه الأفغاني والعراقي.



5-ثقافة الارتهان الاوروبي للموقف الأمريكي(الشيخ،2008): على الرغم من الخلافات يبقى التحالف الأمريكي الأوروبي هو السمة المميزة للعلاقات الدولية على الرغم من الخلافات الكبيرة بين الجانبين واستشهد هنا بقاء لوزير الخارجية الألماني السابق السيد (يوشكا فيشر) الذي عد أحد قادة الممانعة للسياسة الأمريكية في العراق حيث قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية مهمة لنا وهي من أكبر حلفائنا، وبعد خبرتي كوزير خارجية لألمانيا مدة 5 سنوات، فهي تؤدي دوراً رئيسياً في استقرار السلام والأمن في العالم، ولكن من الناحية الأخرى نحن أصدقاء للولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كنتم مقتنعين بشيء فنحن نقول هذا فهمنا للصدقة الحقيقية، علينا ان ننظر الى المستقبل والى الامام)،بدوره يرى السيد (فرنسوا هايسبورغ) من مؤسسة البحوث الاستراتيجية وجود "ثقافة الارتهان" للولايات المتحدة الامريكية في بعض الدول الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي محكوم بذلك بسبب افتقاره إلى الوسائل ولاسيما في الشؤون العسكرية والمخابراتية.

6-محددات خاصة بصناعة القرار السياسي الأوروبي في المنطقة العربية(روبير،2002): وهو ما يخص الدور الأوروبي في عملية التسوية في المنطقة العربية، وتتخلص بالعلاقة مع إسرائيل والنفط،ويمكن تلخيصها في ثلاث نقاط:

اولاً:العلاقات الأوروبية -الإسرائيلية وتأثير اللوبي الصهيوني في صناعة القرارالأوروبي: ويعد هذا السبب المحدد الأساسي الذي يواجه الدور الأوروبي في أداء دور تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، اذ يوجد في الاتحاد ثلاثة تيارات مختلفة في طريقة التعامل مع الكيان الصهيوني:

التيار الأول: وتمثله فرنسا وإيطاليا واسبانيا وايرلندا، وهو تيار يحمل إسرائيل مسؤولية الأزمة التي شهدتها عملية السلام في نهاية القرن الماضي ويدعو إلى أثر أوروبي قوي وفاعل.

التيار الثاني: وتمثله بريطانيا، وهو موقف تابع للأمريكي ومتطلع إلى أثر أمريكي في تسوية الصراع. التيار الثالث: وتمثله دول معروفة بمواقفها المؤيدة لإسرائيل وهي:هولندا مرورا ببلجيكا وألمانيا، وهذا ما أدى أحياناً إلى أوربة سياسات هذه الدول،هذه الاختلافات أدت إلى تقييد بلورة سياسة أوروبية



خارجية حيال تسوية الصراع العربي الصهيوني وجعلت دوره مكملاً للدور الأمريكي الذي يشكل وسيطاً غير نزيه في عملية التسوية. ثانياً: تأثير المصالح الاقتصادية والحاجة إلى النفط وتأثيره في صناعة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (القدس العربي، 2006):

يستهلك الاتحاد الأوروبي (عندما كان 26 عضواً) نحو 1,5 مليار من مكافئ النفط، أو 15 % من الاستهلاك العالمي ويأتي ثلثا هذه الطاقة من الهيدروكربونات يشكل النفط 44 % والغاز 24 % فاحتياطات القارة الأوروبية محدودة جداً، والنرويج هي الدولة الوحيدة التي تملك احتياطات كبيرة. وتبلغ نسبة الاتحاد الأوروبي من الاحتياطات المؤكدة إلى الإنتاج نحو 10 سنوات بالنسبة إلى النفط و 20 سنة بالنسبة إلى الغاز، وتؤكد المفاوضات الأوروبية أن أوروبا تستورد في الوقت الحاضر ما يناهز 70 % من استهلاكها من النفط و 40 % من استهلاكها من الغاز مع إمكانية تصاعد هذه النسبة إلى 90 % و 70 % على التوالي بحلول 2020 م ومع استنفاد حقول بحر الشمال، فإن واردات النفط سوف تزيد بنحو 50 % وتتضاعف واردات الغاز ثلاثة أضعاف، ونتيجة لذلك، فإن اعتماد الاتحاد فيما يتعلق بالنفط يمكن أن يتصاعد إلى 94 % بحلول عام 2030 م واعتماده في الغاز إلى 98 %، وبحلول عام 2030 م سيكون قد تدفق على أوروبا ما يقرب من 160 مليار متر مكعب من الغاز من منطقة الخليج، وتستورد أوروبا 24 % من نفطها من الشرق الأوسط، مما يجعلها حريصة على أمن هذه المنطقة التي تحتوي على 62 % من الاحتياطي العالمي و 41 % من احتياطي الغاز، ويشكل العراق ثالث أكبر احتياطي عالمي، وهذا ما دعا إلى الاهتمام الأوروبي بالعراق حيث تركزت الاستراتيجية الأوروبية في العراق على تأمين التزود بالنفط العراقي بأسعار مناسبة ، ولاسيما أن العراق تسيطر على 10 % من احتياطات النفط العالمية.

7- المحددات العسكرية: وسنركز في هذا الجانب على التبعية للناو وضعف اتحاد أوروبا الغربية الجناح العسكري للاتحاد فضلاً عن قلة الموارد العسكرية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية:



أولاً: السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة بين التبعية للناطو والتطلع لتمكين اتحاد أوروبا الغربية (ماركو، 2004، ص23): على الرغم من وجود مؤسسة عسكرية تابعة للاتحاد "اتحاد أوروبا الغربية" التي تم تأسيسها عام 1948م إثر معاهدة بروكسل من أجل التنسيق العسكري والسياسي بين حلفاء الحرب العالمية الثانية بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، والدول المنخفضة ولوكسمبورغ وفيما بعد انضمت إليها ألمانيا وإيطاليا، وإسبانيا والبرتغال في عام 1990م إلا أن اثر هذه المؤسسة اقتصر على التنسيق، ونرى وجود اختلاف بين الأوروبيين أنفسهم فريق يرى أن من حق أوروبا التفكير في حماية أمنها القومي من خلال بناء منظومة دفاعية خاصة بها على اعتبار أن حلف النااتو غير قادر على تأمين أقصى حالات الدفاع الذي تطلبه أوروبا، لذا فهي تريد منظومة دفاعية موازية لحلف النااتو وهذا ما يؤكد إنشاء القوة الأوروبية للتدخل السريع التي أعلنها الاتحاد الأوروبي بأنها مكملة لدور حلف الأطلسي لا منافسة له.

ثانياً: التخطيط والانقسام الأوروبي بين النااتو واتحاد غرب أوروبا (النفط والغاز، 2007، ص122): وقد انعكس ذلك على اتفاقات الاتحاد، فقد قدمت معاهدة ماستريخت لاتحاد أوروبا الغربية العديد من المكاسب حيث نصت المادة 4-2 على إشراك اتحاد أوروبا الغربية في القرار وعلى أثره في تطبيق قرارات المجلس: "يطلب الاتحاد الأوروبي من اتحاد أوروبا الغربية الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه الإعداد للقرارات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقضايا الدفاعية، ويعتمد المجلس الوزاري باتفاق مع مؤسسات اتحاد أوروبا الغربية الخطوات العملية الضرورية." وعلى الرغم من ذلك أكدت ماستريخت الأثر المحوري لحلف النااتو فقد جاء في المادة 4 من المعاهدة: (إن سياسة الاتحاد المذكورة في هذه المادة ينبغي ألا تؤثر في الطابع الخاص للسياسة الأمنية والدفاعية لبعض الدول الأعضاء، وتحترم الالتزامات الناجمة عن انتماء بعض الدول الأعضاء إلى حلف شمالي الأطلسي وهي متفقة مع السياسة الخارجية والأمنية المحددة في هذا الفصل).

تبعاً لذلك وفي كانون الثاني 1994م في اجتماع غير رسمي لمجلس حلف الأطلسي قرر إنشاء ما سمي بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية (ESDI) والتي تضمنت بعدين:



أ-بعد أمني عسكري تمثل في السماح للدول الأوروبية أن تتحمل نصيباً أكبر في عبء المهام الأمنية من خلال الدخول إلى أصول الناتو وقدراته التي لا تملكها الدول الأعضاء.

ب-بعد سياسي تمثل في استعداد جزء من حلف الناتو كمؤسسه أمنية والولايات المتحدة الأمريكية إعطاء أثر أكبر للاتحاد الأوروبي.

رؤية مستقبلية عن اتجاهات السياسة الخارجية الأوروبية (النفط والغاز، 2007، ص122):

1-اعتماد نمط تطور القوة والسيطرة على العلاقات الدولية عبر توزيع نمط القوة في الإتحاد الأوروبي، وهذا حسب رؤية (سابستيان روسيتو).

2-يتخذ هذا الاتجاه سياسة (المحاور الجماعية) حيث استمرت أوروبا في علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة وروسيا ويعتمد هذا الإتجاه على خلق محاور قوة جماعية مثل محور (فرنسا، روسيا، ألمانيا) وهذا المحور فيه تداخل للسياسات الأوروبية الروسية، إذ عملت الدبلوماسية الأوروبية والروسية إلى قيام محور جماعي فرنسي روسي ألماني معارض للحرب على العراق وتؤكد الدور القوي لسياسة المحاور الجماعية في توقيع الإعلان الثلاثي الروسي الألماني الفرنسي ضد الحرب في 2003/2/10م وأعلنت روسيا أنها سوف تستخدم حق النقض (الفيتو) لمجابهة التدخل في شؤون الدول الأخرى وذلك للحفاظ على شكل العلاقات الدولية وتفاعلت فرنسا وألمانيا مع روسيا، فعملت فرنسا عضواً دائماً في الأمم المتحدة في مجلس الأمن على عرقلة حصول الولايات المتحدة الأمريكية على الشرعية الدولية في حربها الدولية، فتم التعاون الفرنسي الروسي فانصاعت الولايات المتحدة للضغوط داخل مجلس الأمن فتم تعديل مشروع القرار (1441) وجعله خالي من أي إشارة صريحة لتفويض أمريكا لخوض حرب صريحة، وهناك العديد من التحركات داخل مجلس الأمن دلت على نجاح سياسة المحاور الجماعية في التأثير على علاقات العالم والتأثير على المنظمة الدولية (شليبي، 2005، ص43).

3-اتجاه المحاور الفردية وليس فيه تناقض مع المحور السابق، فسياسة المحاور الفردية تسعى لإقامة علاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول الناقمة على الولايات المتحدة ونظامها العالمي الجديد



والتي لا تجمعها روابط اقتصادية قوية بها ولا مصالح كبيرة، وذلك عكس ما يحدث في سياسة (المحاور الجماعية) فالهدف من سياسة المحاور الفردية هي إقامة علاقات مع هذه الدول ودعمها في كافة المجالات أملاً في الوصول إلى تحالف معها يحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية المنفردة على العالم، وتعتبر كل من البرازيل والهند وتركيا وإيران وسوريا وكوريا الشمالية وكوبا وبعض الدول على حسب معطيات المرحلة المقبلة، مثلاً لهذه الدول ويسعى الإتحاد الأوروبي بصورة أساسية في الإتجاه الثاني والثالث إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب .

4- اتجاه علاقات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأثرت هذه العلاقات بأحداث 11 سبتمبر والتي أدت إلى تقارب الرؤى بعد الأحداث مباشرة وتصعد ظرفي بعد الأحداث بفترة، وهذا ما يراه البعض نهاية لمفهوم الغرب الاستراتيجي حتى لو كان الغرب الحضاري قائماً، فالمنظومة الغربية لم تعد موحدة، فالعلاقات بينها أصبحت تقوم على التنصاع والتنافس تحت غطاء التعاون في بعض المجالات أيضاً فالانموذجان الأوروبي والأمريكي يختلفان جوهرياً في توجهاتها الإجتماعية والإستراتيجية ونظريتهما للعلاقات الدولية (حمزاوي، 2004، ص145).

5- اتجاه تنمية التحالف الصيني الأوروبي ويرى منظرو هذه الإتجاه أن غاية هذا الإتجاه هو إسقاط الانموذج الأمريكي الاقتصادي والسياسي والعسكري، وهذا يحتاج من الطرفين الأوروبي والصيني لعلاقات مزدهرة، فحقق الجانبان الشراكة الاستراتيجية الشمالية عام 2003م، فأصبح الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين وأهم مورد لها في مجال التقنية، وأصبحت الصين هي سوق التصدير الأسرع نمواً بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وتجلت أهمية العلاقات بين الطرفين خلال عملية معالجة أزمة الديون الأوروبية وأصبح العالم كله يحتاج إلى علاقات صينية أوروبية جيدة خصوصاً بعد التقاء المطالب الأوروبية والصينية بضرورة وجود عالم متعدد الأقطاب ضمن منظومة عالمية جديدة (حمزاوي، 2004، ص145).

6- محور التهديد الأوروبي موسكو - بكين - واشنطن :في رسالته الموجهة للإتحاد الأوروبي أشار توسك (رئيس المجلس الأوروبي) إلى أنه وفقاً لما سبق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت



أحد المخاطر الخارجية التي تواجه الاتحاد الأوروبي، إلى جانب روسيا والصين والإسلام الراديكالي والإرهاب على حد تعبيره، تصريحات توسك جاءت بالتناغم مع ما أعلنه ممثل البرلمان الأوروبي في المفاوضات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، (جي فيرهوفستادت) رئيس وزراء بلجيكا السابق، بقوله إن أهم التهديدات الخارجية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي تتمثل في الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين، مضيفاً في كلمة له ألقاها بلندن: إن الاتحاد الأوروبي واجه سابقاً تهديدين فقط تمثلا في "الإسلاموية" و"بوتين"، إلا أنني رجعت للتو من الولايات المتحدة الأمريكية، وبرأيي ظهرت أمامنا قوة أخرى تقوض الاتحاد الأوروبي، إنه دونالد ترامب؛ وحذر البرلمان الأوروبي في كلمته من خطورة التطرف القومي، والنزعة المتشددة التي يتبناها ترامب وغيره من القادة، مشيراً إلى أن بناء أوروبا على أساس أفكار قومية يمثل "أغبي شيء"، معتبراً ذلك بمثابة اللعب بالنار (شديد، 2004، ص56).

رؤية مستقبلية بشأن الاتحاد الأوروبي: حيث يوجد ثلاث رؤى خاصة بمستقبل أوروبا تتمثل في:
أ- الرؤية البريطانية - قبيل الانفصال عن الاتحاد الأوروبي - أو أوروبا الامتداد الاقتصادي التي تقوم على اعتبارات اقتصادية، ولاسيما على ضرورة السماح بالتجارة الحرة عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال، وتتنظر بريطانيا بتشكك إلى فكرة أوروبا السياسية إذا كانت تتطلب التخلي عن السيادة لصالح الاتحاد أو لصالح فوق القومية في النهاية، وتحارب السياسات المشتركة شديدة الاندماجية (شديد، 2004، ص56).

ب- أما الرؤية الألمانية فتختلف اختلافاً جدياً عن البريطانية، وترى أوروبا كدولة فيدرالية (اتحادية) تقوم على أساس فكري المواطننة والاستقرار وتجمع بين مجتمعات متضامنة وأنموذجية توحد مصيرها من أجل تأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي.

ج- بدورها ترى فرنسا وإلى حد ما أسبانيا- أوروبا - القوة المدعوة لأن تصبح اتحاداً لدول قومية، وهي تقوم على مبدأ الفيدرالية- البين حكومية، وتركز على الاندماج بشرط ألا يؤدي إلى اختفاء الدول، وترى هذه الرؤية ضرورة إقامة أوروبا مساحة اقتصادية موحدة حرة محمية من تهديدات العولمة



الخارجية، ومنظمة سياسية قادرة على أن تزيد التضامن بين الدول الأعضاء، تمتلك سياسة خارجية ودفاعية تمكنها من أداء اثر مهم على الساحة الدولية (شديد، 2004، ص56) .

النتائج:

- 1- لعبت العلاقات الأوروبية- الأمريكية دوراً مهماً في تحديد السقف الذي يذهب إليه الاتحاد في رسم سياساته المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بوصفها منطقة نزاع اوروبي امريكي.
- 2- على الرغم من المقومات المادية المتنوعة التي تستحوذ عليها الوحدات السياسية إلا أن مفهوم التكامل الإقليمي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يبقى يعتمد على حسابات إرادات الدول في إسهاماتها في تقوية الاعتماد المتبادل والتضحية في رفع سوية الدول الأعضاء ذات الإمكانيات الأقل، والاستعداد المستمر في مواجهة التحديات.
- 3- إن سيادة الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تذوب كلياً في شخصية الاتحاد القانونية الاعتبارية نظراً لشخصيتها التاريخية على الساحة الدولية، وهذا يعني أن الاتحاد سوف لن يصل إلى نظام الفيدرالية، وسيبقى ضمن مستويات الاتحاد الكونفدرالي.
- 4- ستظل المصالح الخاصة بالدول الكبيرة موضع حماية سواء من خلال تطبيق حدود صارمة وأبشروط، وفقاً لبنود التكامل أو من خلال خيارات الدولة بالنسبة إلى مصالحها الخاصة.
- 5- أوضحت الدراسة وجود تحديات هامة تؤثر إلى حد معين على وزن الاتحاد، تتمثل بالديمغرافية السكانية، وبتركيبة عرقية متعددة وثقافية متنوعة، وزيادة معدل الهجرة غير الشرعية، وأزمة الديون، وارتفاع في معدل البطالة والتضخم مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- 6- أصبحت أوروبا مثل علامة تجارية تفرض نفسها تدريجياً، فمواقفها من قضايا كالأستدامة البيئية، والقانون الدولي، والتنمية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، أكثر استساغة لدى أطراف الدولية حيث



قامت المنظمات الإقليمية (آسيان، ميركوسور، والاتحاد الأفريقي) بإعادة تشكيل مؤسساتها على الطريقة الأوروبية إضافة إلى قوتها الاقتصادية، وهذه تمنح أوروبا قوة ناعمة (Soft Power).
7- تصاغ السياسة الخارجية الأميركية في سياقات دينامية تتنوع أدواتها وتتسم دوماً بقصر المدى الزمني المستهدف لتطبيق الاستراتيجيات والخطط، بينما تُصنع السياسة الأوروبية على المستوى الفردي (الدول) أو الجماعي (الاتحاد) انطلاقاً من إدراك اقتنار أدوات التنفيذ المتاحة على مفردات الدبلوماسية الناعمة العلاقات التجارية والمساعدات الاقتصادية والحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف.

7- هناك ضرورة للتقارب بين أمريكا والاتحاد الأوروبي لأن أمريكا بحاجة لأوروبا فدون مساعدة الحلفاء الأوروبيين سيفقد الأمريكيون العديد من الأرواح والثروات، ودون دعم القوى الديمقراطية الأوروبية ستفقر الولايات المتحدة الأمريكية المرونة والدعم الدولي.

8- إن الجذور التاريخية والحضارية لهوية الدول الأوروبية أضعفت قدرة الاتحاد الأوروبي من بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة؛ لذلك تتسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بكونها ردة فعل على الأحداث فهي تتدخل عند وقوع الأزمات.

9- يبقى مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة الأوروبية هو في صالح الاتحاد وبعض الدول ولكنه من جهة أخرى ليس في صالح العديد من الدول الأعضاء التي ستتضرر مصالحها الوطنية مع وجود هذه السياسة المشتركة.

العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية
التوصيات:

1- أوروبا لا تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدي حيال المسائل السياسية والتحديات الأمنية في العالم، وعلى الاتحاد اتخاذ موقف موحد تجاه معظم الأزمات العالمية التي تؤثر في الأمن الدولي والمساعدة في إيجاد الحلول للأزمات التي فشل الاتحاد سابقاً في معالجتها.

2- لا بد أن يعمل الاتحاد الأوروبي على إيجاد طرق أكثر فاعلية لتعزيز الحكم الديمقراطي والقابل للمساءلة والرشيد، فضلاً عن دعم الإصلاح القضائي في بلدان الشرق الأوسط حتى تتمكن السياسة



الخارجية للاتحاد الأوروبي من التأثير القوي والمباشر في المنطقه يرتكز ذلك على مقارنة الحوافز (المزيد للمزيد) والتي تعتبر ناجحة في دعم الإصلاحات في مجالات الحكم الرشيد، والديموقراطية، وحكم القانون وحقوق الإنسان.

2-لابد أن تسعى السياسة الأوروبية إلى اعتماد الأدوات والموارد المتوفرة بشكل أكثر تلاؤماً ومرونةً علاوة على ذلك، سيكون من المهم السعي إلى مشاركة أكبر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إعادة تفعيل العمل مع الجيران، حيث تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قلب مساهمة الاتحاد الأوروبي في تثبيت إستقرار الجوار وبناء الشراكات.

3-العمل على إعطاء الأمن مكانة أكبر في السياسة الأوروبية لجعل البلدان الشريكة أكثر قدرة على التكيف مع التهديدات الحالية ومواجهتها، وسيفتح التركيز الجديد على الأمن الباب على مجموعة واسعة من مجالات التعاون الجديدة بموجب السياسة الأوروبية، ومن شأن التعاون أن يتضمن إصلاح قطاع الأمن، وحماية الحدود، ومعالجة الإرهاب والتطرف، وإدارة الأزمات.

4-لابد من توسيع نطاق العلاقات الأوروبية -الأطلسية بحيث يتعاون الاتحاد الأوروبي مع أميركا بطريقة تضمن تعريفاً جديداً لمصالحهما المشتركة ولطريقة حماية هذه المصالح، فقد حان الوقت كي يعمل الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية قادرة على استخدام كل عناصر القوة الأوروبية في الترويج لقيمه والدفاع عن مصالحه في كل أنحاء العالم.

5- يتعين على الاتحاد الأوروبي دعم جهود وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية خاصة بالحد من تهريب المهاجرين واللاجئين ووضع معايير للإدارة المتكاملة للحدود، والعمل مع وكالات الاتحاد الأوروبي المعنية، وذلك في إطار معالجة ازمتات مابعد الربيع العربي.

6-إن أوروبا الموحدة والقوية في عالم متعدد الأقطاب سيكون في الوقت نفسه لصالح الأوروبيين والأمريكيين، وكذلك بالنسبة إلى السلام والاستقرار الدوليين؛ وهذا يتطلب أيضاً أن تتبنى أوروبا مفهوماً استراتيجياً في الأمن والاستقرار.



7-لابد من ان يعمل الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية العمل بشكل جماعي مشترك في السياسة الدولية، للتسوية السلمية للصراعات من خلال إعطاء مجال للسياسة والدبلوماسية، والتنمية بدلاً من القوة، ويكون ذلك من خلال تبادل وجهات النظر بين الطرفين من أجل التوصل إلى مواقف مشتركة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. جواد الحمد، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (31)، ربيع 2005م.
2. مركز دراسات الشرق الاوسط، السياسة الخارجية الاوروبية والمحدد الامريكي، عمان الاردن، الرابط الالكتروني: <http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/4.html>
3. رائد فوزي أحمد، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المسألة العراقية بين العمل الجماعي والموقف الثنائي، الرابط الالكتروني: http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1878:2014-07-16-14-10-04&Itemid=172&option=com_content
4. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط..سياسة الغموض والتردد، الرابط الالكتروني: <http://rawabetcenter.com/archives/36430>
5. صبري فارس إلهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتكية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م، ص23
6. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،حزيران 2004م
7. ستيف توليو، توماس شمالمبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم أمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، سويسرا، 2003م
8. جون لوي فيل، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2006م
9. سامي حاتم، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004م.
10. منى كمال، تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية"، جامعة لندن، المملكة المتحدة، 2010م.
11. سليمان عوض، أوروبا وأمريكا على مفترق طرق، (ترجمة) المعهد الأمريكي للسياسة العامة، واشنطن، 1999م.



12. كارن أبو الخير، الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، السياسة الدولية، مجلة دورية متخصصة في الشؤون الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011.
13. علاوي الحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد (7)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010م.
14. مقلد، حسين، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد الثالث، 2011م.
15. مدني قصري، معاهدة لشبونة: حدث بارز في التاريخ الأوروبي، بانوراما الصحافة، صفحة (7)، 8/كانون أول/ 2009.
16. شايف بن علي جار الله، الأحادية القطبية في مهب الريح، موقع صحيفة الإقتصادية على الإنترنت، الرابط: www.aektsadia.com.org
17. ضياء رشوان، النظام العالمي وآفاق المستقبل، منشور الكترونياً على موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية على الإنترنت، الرابط: www.ahram.org
18. ضياء رشوان، رأي الأقربين والحلفاء في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الآفاق الحرة الإلكترونية، العدد 4839، 2007/11/10م. الرابط: www.alwqt.com
19. موقع جريدة صوت الآخر على الإنترنت العدد 996، 2007/7/17م، الرابط على الإنترنت: www.soatakhr.com
20. ماجد الشيخ، الحرب الباردة الجديدة وإطاحة الأحادية القطبية، مجلة السفير الإلكترونية، 2008/1/17م، الرابط: www.safair.org.net
21. آن سيسيل روبير، السياسة الخارجية الغربية للاتحاد الأوروبي ، لوموند دبلوماسيك، كانون الأول، 2002 للعلوم التربوية والنفسية وطرق التدريس، العلوم الأساسية ANNE-CECILE ROBE www.mondiploar.com.
22. الاتحاد الأوروبي يريد استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط، صحيفة القدس العربي 9 /12/2006
23. جان ماركو، أي غد لأوروبا؟ السياسة الدولية، العدد 157 تموز، 2004، المجلد 39.
24. النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي-مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي 2007 م.
25. السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة وأوروبا .. صفحة جديدة حقاً-السياسة الدولية، العدد، 160 نيسان 2005.



26. عمرو حمزاوي ،توسع الاتحاد الأوروبي :التحديات والفرص ،السياسة الدولية ،العدد، 157، تموز 2004 م .
27. كمال شديد،السياسة الدفاعية الأوروبية المستقلة وأثرها على الشرق الأوسط ،استراتيجية عسكرية ، السياسة الدولية ،العدد 156 نيسان 2004 م،المجلد78.
28. وفاء كاظم عباس ، حبيب راضي طلفاح ،التطور الجيوبوليتيكي للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية في المنظور الجغرافي ،مجلة العلوم الأساسية ،جامعة وزاسك- كلية التربية الأساسية ،المجلد 5- العدد7 للمزيد انظر: <https://bsj.uowasit.edu.iq/index.php/bsj/issue/view/8>)

